لم تمضِ أيام قليلة على فوز دونالد ترامب بالرئاسة الأميركية، حتى كشفت دولة الاحتلال عن مخططاتها القديمة ـ الجديدة بضمّ الضفة الغربية، وهو ما تعتبره الركن الأساس للقضاء على أي أمل للفلسطينيين بإقامة دولتهم، وتعتزم وضعه على السكّة في 2025

الاحتلال يعوّل على واشنطن لضمّ الضفة

نتنياهو ينتظر تسلّم ترامب السلطة لوضع الخطة على السكّة

جنود للاحتلال ومستوطنون في الخليل، السبت الماضي (عامر شلودي/الأناضول)

حيفا ـ **نايف زيداني**
رام الله، القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعدما رمى وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، أول من أمس الاثنين، الشرارة مجدداً بتصريحاته التي أعرب فيها عن أمله في أن يكون العام المقبل هو عام فرض دولة الاحتلال سيادتها على الضفة، وإعطائه التعليمات لبدء تحضير البنى التحتية الضرورية للمخطط، بدأ الإعلام الإسرائيلي يتداول التصريح بوصفه جزءاً من التعويل على الإدارة الأميركية الجديدة، برئاسة دونالد ترامب، لتنفيذه، وسط ردات فعل عربية وإقليمية وأوروبية مستنكرة أي خطة قد تشمل ضمّ الضفة، في وقت لا تزال فيه رؤية ترامب لمستقبل الصراع المتفجر في المنطقة، مبهمة، فيما تمعن حكومة بنيامين نتنياهو من تصعيدها في الأراضي المحتلة والمنطقة.

وأفادت إذاعة «كان ريشت بيت» التابعة لهيئة البث الإسرائيلية، أمس، بأن نتنياهو يعوّل على عودة ترامب تحديداً، لضم الضفة، وبذلك «ينضم إلى أصوات أخرى في الحكومة تنادي بهذه القضية». ونقلت عنه أنه قال خلال محادثات مع مقرّبيه خلال الأيام الماضية، إنه عند دخول ترامب البيت الأبيض، ينبغي إعادة إمكانية فرض السيادة على الضفة، إلى جدول الأعمال. وتعتقد حكومة نتنياهو على ما يبدو، بأن الإدارة الأميركية الجديدة، ستكون أكثر تماهياً مع مخططاتها لا سيما في الضفة الغربية. وذكرت «كان» أن العمل على الضمّ جاهز للتنفيذ، وأنه في عام 2020، في إطار «صفقة القرن» التي وضعها ترامب، عمل فريق إسرائيلي بالتعاون مع مسؤولين أميركيين كبار، على إعداد خرائط وأوامر ولوائح، وحتى صياغة قرار حكومي بشأن الضمّ. كما شملت المخططات طرق الوصول إلى المستوطنات، وأن تكون لكل مستوطنة منطقة تتيح توسعها مستقبلاً.

وقبل أن يتفق نتنياهو نهائياً مع ترامب على «صفقة القرن»، ظهرت معارضة بين المستوطنين لإحالة السيادة الإسرائيلية في الضفة المحتلة، بسبب الادعاء بأن ذلك سيؤدي إلى اعتراف إسرائيلي بدولة فلسطينية. وفي النهاية، جرى استبدال «صفقة القرن» باتفاقيات التطبيع (أبراهام) مع دول عربية. ونقلت صحيفة معاريف الإسرائيلية، أول من أمس، عن مسؤولين إسرائيليين لم تسمّهم، أنه جرى بالفعل طرح موضوع السيادة أمام الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، باعتباره واحدة من النقاط الرئيسية التي تريد إسرائيل الحصول على دعمه فيها. وذكرت أن إعلان سموتريتش موقفه على الملأ، يأتي بعد فترة من المحادثات الهادئة (أي مع ترامب) لتجنّب إزعاج إدارة الرئيس جو بايدن وعدم الإضرار بجملة ترامب. وقالت مصادر الصحيفة: «كنّا على وشك فرض السيادة على المستوطنات، والآن حان الوقت للقيام بذلك. هناك اليوم إجماع واسع في الائتلاف والمعارضة من جميع أجزاء البيت (أي الأطراف الإسرائيلية) على معارضة إقامة دولة فلسطينية تهدد وجود دولة إسرائيل».

وفي ما يتعلق بالانتقادات الدولية، قال سموتريتش، إنه «حتى لو كان هناك علناً، بما في ذلك من الدول العربية، فقد أثبتنا بالفعل في اتفاقيات إبراهام أنه عندما تصمم إسرائيل على موقفها وحقّها، فإنها تحصل في النهاية على الدعم والتقدير من الولايات المتحدة والدول العربية المجاورة». وأضاف: «لهذا السبب يجب أن نمضي قدماً بكل قوة في هذا التحرك. ليس لدي شك في أن الرئيس ترامب الذي أظهر شجاعة وتصميماً في قراراته في ولايته الأولى سيدعم دولة إسرائيل في هذه الخطوة».

وكان سموتريتش قد أعرب أول من أمس، عن أمله بأن تفرض دولة الاحتلال سيادتها على الضفة الغربية، بحلول عام 2025، ما يعكس مجدداً النوايا الاستيطانية لحكومة نتنياهو، خصوصاً في الضفة المحتلة. وقال مكتب سموتريتش، في بيان، إنه يتطلع إلى اعتراف إدارة ترامب بهذه الخطوة المحتملة، مضيفاً أنه يرى في إعادة انتخاب الرئيس الجمهوري السابق فرصة «لبسط السيادة» على الضفة. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن سموتريتش قوله، إن «ثمة إجماعاً في إسرائيل» على عدم البداية من يعارضون هذه الخطوة علناً، أصدر تعليماته لإدارة الاستيطان والإدارة المدنية (تتبعان وزارة الدفاع) لبدء «عمل أساسي مهني وشامل لإعداد البنية التحتية اللازمة لتطبيق السيادة»، وفق صحيفة يديعوت أحرونوت. وأضاف: «في وقت لاحق، أنوي قيادة قرار حكومي ينص على أن حكومة إسرائيل ستعمل مع الإدارة الجديدة للرئيس ترامب والمجتمع الدولي لفرض السيادة والاعتراف بسيطرة دولة كلام سموتريتش يكرّس أولويات الوزير المتطرف الذي جعل من إضفاء الشرعية على توسيع المستوطنات في الضفة وزيادتها في القدس المحتلة صلب عمله منذ انضمامه إلى حكومة نتنياهو الأخيرة، وهو أعلن على الضفة الغربية، بحلول عام 2025، ما يعكس مجدداً النوايا الاستيطانية لحكومة نتنياهو، خصوصاً في الضفة المحتلة. وقال مكتب سموتريتش، في بيان، إنه يتطلع إلى اعتراف إدارة ترامب بهذه الخطوة المحتملة، مضيفاً أنه يرى في إعادة انتخاب الرئيس الجمهوري السابق فرصة «لبسط السيادة» على الضفة. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن سموتريتش قوله، إن «ثمة إجماعاً في إسرائيل» على عدم السماح بإقامة دولة فلسطينية، وأكد أنه

«كان»: العمل على ضمّ الضفة الغربية جاهز للتنفيذ

الخارجية الفلسطينية: الاحتلال يسابق الزمن لتعميق جرائم الضمّ

ادانت قطر ومصر والاردن وتركيا والاتحاد الاوروبي خطط الضمّ

للحديث تتمة...

حديث الحرب بين الجزائر والمغرب

عثمان لحياني

لم يتحدث أحد عن حرب محتملة بين الجزائر والمغرب من قبل، بكل هذا التأكيد الذي عبّر عنه وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة. وكأنها ستندلع غداً. ذلك أن هذا النوع من الحديث يكسر كل القواعد التي ظلت ضابطة لمستوى ومنسوب توتر العلاقة بين البلدين، والتي بقيت في حدودها الدنيا، بعيداً عن لغة الحرب. لكن ذلك يدعو بالضرورة إلى التساؤل: هل يجوز سياسياً في هذا التوقيت الحرج إقليمياً وعربياً، بسبب التطورات المأساوية في غزة ولبنان وفي السودان المنكسر، الحديث عن حرب أخرى في العالم العربي؟

صحيح أن التوتر السياسي بين الجزائر والمغرب متفاقم، والعلاقات مقطوعة، والمناكفة السياسة والإعلامية بين البلدين لا تتوقف، لكنها في الوقت نفسه ليست مسألة طارئة على العلاقات الجزائرية المغربية، إذ كانت حاضرة بنفس المنسوب منذ عقود. وصولاً إلى مفاجأة تصريحات بوريطة. فقد قال، الجمعة الماضي، في مجلس النواب، إن «هناك مؤشرات تدل على رغبة الجزائر في إشعال حرب بالمنطقة والدخول في مواجهة عسكرية مع المغرب». وإن «الجزائر تسعى حالياً إلى التصعيد والدخول في مواجهة مع المملكة». قد يكون توليد هذا المنحى من التصريحات، قد تم على خلفية الاستعراض العسكري الضخم الذي انتظم في الجزائر، الأسبوع الماضي، بمناسبة عيد ثورة الجزائر، ذلك أن كثافة مفردات الحرب والعسكرة والتصعيد والمواجهة، التي تضمنها هذا التصريح، يراد لها أن تؤدي غرضاً سياسياً. خصوصاً مع عودة دونالد ترامب رئيساً منتخباً للولايات المتحدة- يضع الجزائر في صورة البلد المندفع إلى الحرب. الحقيقة الواضحة عكس ذلك تماماً، ليس لأن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قال في ذلك الاستعراض بوضوح إن «سلاح الجيش الجزائري موجه حصراً لغايات الدفاع عن التراب الوطني»، لكن أيضاً لأن بلداً منشغلاً بإعادة بناء اقتصاده الداخلي، وهيكلة قطاعات حيوية فيه، لا يمكن أن يفكر في الحرب، ولا أن يسعى إليها. ليس في مصلحة البلدين والشعبين أولاً. وكل المنطقة والعالم العربي ثانياً، صبّ الزيت على النار وإغراق الميديا والفضاءات والمنابر السياسية بحديث الحرب والمواجهة، واستنزاف إضافي للأعصاب المنهكة أصلاً بفعل المأساة الفلسطينية واللبنانية القائمة. إنه حديث يدين الإخفاق في استخدام العقل والمسالك السلمية. الحروب ليست نزهة وليس من الجيد استدعاؤها وجبة سياسية للاستهلاك الداخلي على أي مستوى كان.

معبر إضافي للقطاع... تضليل إسرائيلي

اعلن الاحتلال فتح معبر إضافي لدخول المساعدات إلى قطاع غزة، دون ان يشمل ذلك محافظة شمال غزة المهددة بالمجاعة، بما يؤكد ان الخطوة التي وصفت بـ«التضليلية»، هي استجابة للضغط الاميركي

عقب قصف إسرائيلي على مدينة غزة أمس (عصر القطاع/فرانس برس)

غزة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

تحت الضغط الأميركي من أجل ضمان استمرار تدفق المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل، أعلنت دولة الاحتلال، أمس الثلاثاء، فتح معبر إضافي لدخول المساعدات الإنسانية التي ستقتصر على وسط القطاع وجنوبيّه، بما يؤكد أن لا نية لجيش الاحتلال بوقف المجاعة في محافظة شمال غزة، المعزولة عن المحافظات الوسطى والجنوبية، والمحاصرة بالتجويع والقصف منذ أكثر من شهر. في حين قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إن الجيش الإسرائيلي يمارس عملية تضليل من خلال السماح بدخول مساعدات محدودة جداً للقطاع تحت الضغط الدولي، ثم عرقلة وصولها إلى مستحقّيها. وبموازاة ذلك كان الاحتلال يستكمل، أمس، تهجير سكان شمال غزة، مكثفاً قصفه على بيت حانون، وسط إجباره المهجرين على الخروج من مراكز الإيواء في المدينة، تحت طائلة تعليق جزء من المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل. لكن إدارة جو بايدن ليس لديها مجال كبير للمناورة بعد فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الثلاثاء الماضي، وحاولت على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر، الأسبوع الماضي، الإيحاء باستجابة إسرائيل، قائلاً إنها «أقنعت على أن تكون هناك «طرق توصيل إضافية داخل غزة، وهو أمر ضروري» لتوزيع المساعدات الإنسانية.

من جهته قال المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، لوكالة الأناضول، أمس، إن الجيش الإسرائيلي «يسمح بدخول محدود للمساعدات، لكنه يتعمد عدم إيصالها» عبر «تسهيله لعصابات مسلحة خارجة عن القانون سرقة شاحنات المساعدات والبضائع وفرض إتاوات دون تدخل منه». وأضاف أن الجيش الإسرائيلي يمنع في الوقت ذاته عناصر الشرطة الفلسطينية وشركات الحراسة الخاصة من تأمين شاحنات المساعدات وسط تهديدات باستهدافها.

بدورها أعلنت مجموعة من ثماني منظمات إغاثة، أمس، من بينها أوكسفام، وهيئة إنقاذ الطفولة، والمجلس النرويجي للاجئين، في تقرير من 19 صفحة أن «إسرائيل لم تلب المعايير الأميركية التي تشير إلى دعم الاستجابة الإنسانية فحسب، بل اتخذت في الوقت نفسه إجراءات فاقمت الوضع بشدة على الأرض، لا سيما في شمال غزة».

وكان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا)، قد أعلن أول من أمس، أنه قدم 98 طلباً إلى السلطات الإسرائيلية للحصول على تصريح للعبور عبر نقطة التفتيش على طول وادي غزة (وسط القطاع)، لكن تم السماح بمرور 15 فقط منها. وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوغاريكن للصحافيين، إن «أوتشا قلقة بشأن مصير الفلسطينيين المتبقين في شمال غزة، مع استمرار الحصار هناك، وتدعو إسرائيل بشكل عاجل إلى فتح المنطقة أمام العمليات الإنسانية بالقدر اللازم، نظراً للاحتياجات الهائلة».

وبرز أمس، تأكيد وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي ضرورة العمل على مضاعفة الإغاثة لقطاع غزة مع حلول فصل الشتاء، مضيفاً خلال لقاء سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار بقطاع غزة، بالقاهرة أن «استمرار السيطرة العسكرية الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني لمعبر رفح (منذ 7 مايو/أيار الماضي)، وتقاعس إسرائيل عن فتح معابرها الأخرى بشكل كامل أدى إلى تقويض عملية النفاذ الإنساني». في موازاة ذلك، أفاد مراسل «العربي الجديد» بسقوط شهداء في استهداف المدفعية الإسرائيلية مهجرين في مدينة بيت حانون، واعتقال جيش الاحتلال عدداً من الفلسطينيين بعد إجبارهم على الخروج من مراكز الإيواء في المدينة. وأضاف أن الجيش الإسرائيلي استهدف مهجرين من بيت حانون أكثر من مرة بالقصف المدفعي والرصاص الحيّ من طائرات مسيّرة، فيما استشهد شخصان في قصف إسرائيلي استهدف مشروع بيت لاهيا شمالي قطاع. وفي الأثناء، أفاد المراسل باستشهاد وإصابة عدد من الفلسطينيين في قصف إسرائيلي استهدف مجموعة لحماية المساعدات شمالي مدينة رفح، جنوبي القطاع، فيما استشهد ستة آخرون في قصف جوي استهدف منطقة المعسكر غربي مدينة دير البلح وسط القطاع. من جهتها أعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب إلى 43 ألفاً و665 شهيداً، إلى جانب 103 آلاف و76 مصاباً، مضيفة أن الاحتلال ارتكب «خمس مجازر بحق العائلات في قطاع غزة، وصل منها للمستشفيات 62 شهيداً و147 مصاباً خلال الـ 48 ساعة الماضية».

في غضون ذلك أعلن جيش الاحتلال، في بيان أمس، مقتل أربعة جنود من قواته خلال معارك شمال غزة، جميعهم من كتيبة شمشون 92، لواء كفير. وبالتزامن كانت كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس تعلن في سلسلة بيانات، أمس، تنفيذ عمليات، خصوصاً في شمالي القطاع، أبرزها «استهداف قوة صهيونية قوامها سبعة جنود داخل أحد المنازل» في بيت لاهيا وكمين في أحد المنازل «بعبوة شديدة الانفجار فور وصول 10 جنود صهاينة داخله وإيقاعهم بين قتيل وجريح» عصر أول من أمس، في منطقة أزقل سليمان بحي القصاصيب بمعسكر جباليا».

وبينما لا تزال مفاوضات وقف إطلاق النار والتوصل على صفقة تبادل أسرى بين إسرائيل وحركة حماس، معلقة، زعمت القناة 12 الإسرائيلية، أول من أمس، أن الإدارة الأميركية قدّمت للسلطة الفلسطينية مقترحاً بشأن «اليوم التالي للحرب»، مؤلفاً من 16 بنداً. وقدّمت مساعدة وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط، باربرا ليف المقترح لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، خلال لقاء بينهما في رام الله، والنقطة الأساسية فيه هي تشكيل «بعثة دولية مؤقتة» تدعوها السلطة الفلسطينية لتولي إدارة قطاع غزة. ووفق ادعاء القناة فإن عباس، لم يقدّم بعد رداً على المقترح لكن مقربين منه يقولون إن الأمر لا يروق له.

«تأخروا كثيراً»

قالت لويز وو تريدغ (الصورة)، كبيرة مسؤولي الطوارئ في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، من جنيف، أمس الثلاثاء، إن عدد شاحنات المساعدات إلى القطاع تراجع بشدة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مضيفة أنه «لم يدخل شيء إلى الشمال لمدة شهر». وحول مهلة واشنطن قالت «أي شيء يحدث الآن صار متأخراً جداً. قُتل الآلاف والآلاف دون سبب. قُتلوا بسبب نقص المساعدات واستمرار إلقاء القنابل عليهم».

اعتقال 15 فلسطينياً

اعتقل جيش الاحتلال الإسرائيلي 15 فلسطينياً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم شقيقان ومعتقلون سابقون، خلال حملة اقتحامات بين مساء الاثنين وفجر أمس الثلاثاء. وذكر نادي الأسير، في بيان، أن عمليات الاعتقال تركزت في محافظات الخليل ورام الله وقلقيلية ونابلس وسلفيت، بالإضافة إلى القدس المحتلة، مشيراً إلى أن قوات الاحتلال واصلت خلالها تنفيذ التحقيق الميداني والاعتداءات والتهديدات بحق المعتقلين وعائلاتهم.

يحيئيل ليتر، وهو مستوطن ومن الداعين لضمّ الضفة، سفيراً لإسرائيل في واشنطن. وخطوة فرض السيادة تعني التعامل مع الضفة الغربية كاملة باعتبارها جزءاً من دولة الاحتلال. ويرمي الوزير الإسرائيلي المتطرف من وراء تحرك كهذا، إلى تبديد فكرة إقامة دولة فلسطينية.

ورداً على ذلك، طالبت وزارة الخارجية الفلسطينية، أمس، بضغط دولي على إسرائيل لمنعها من تنفيذ مخطط ضمّ الضفة وفرض سيادتها عليها. وقالت الوزارة، في بيان، إن «دولة الاحتلال تسابق الزمن لتعميق جرائم الضمّ التدريجي المُعلن وغير المُعلن للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية»، محذرة من «المخاطر الحقيقية التي تهدد حلّ الدولتين، جزاء سياسة إسرائيل الاستعمارية»، وأنها «تستدعي تدخلاً أميركياً ودولياً عاجلاً». وكان المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، قد اعتبر أول من أمس، أن تصريحات سموتريتش «تقود المنطقة إلى انفجار شامل»، وأن كلام سموتريتش تحدٍّ للقرارات الأممية وقرار محكمة العدل الدولية الأخير. وكانت محكمة العدل الدولية قد شدّدت في يوليو الماضي، على أن للفلسطينيين الحقّ في تقرير المصير، وأنه يجب إخلاء المستوطنات الإسرائيلية القائمة على الأراضي المحتلة، وذلك خلال جلسة في احتلال إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، حيث قضت بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل «وحدة إقليمية واحدة» ستجري حمايتها واحترامها. وأضافت المحكمة أن السياسات والممارسات الإسرائيلية ترقى إلى ضم أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأنها «غير مقنعة» بأن توسيع القانون الإسرائيلي ليشمل الضفة والقدس الشرقية «له ما يسوغه».

علماً أنه في موازاة حرب الإبادة في قطاع غزة، وسّع جيش الاحتلال عملياته في الضفة، كما صعّد المستوطنون اعتداءاتهم على سكّانها الفلسطينيين، ما أسفر إجمالاً عن 780 شهيداً، ونحو 6 آلاف و300 جريح منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وفق الأرقام الفلسطينية. وكانت القمة العربية الإسلامية التي عقدت أول من أمس في الرياض، لبحث وقف إطلاق النار في قطاع غزة ولبنان، قد اعتبرت أن «الفشل الدولي في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية وتلك الداعية لوقف حرب الإبادة، يشجّع اليمين الحاكم في إسرائيل على التمادي في جرائمه وانتهاكاته الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية وتقويض فرصة تطبيق حلّ الدولتين». من جهتها، أكدت حركة حماس، أول من أمس، أن «ما أعلنه سموتريتش يؤكد بشكل قاطع نيات الاحتلال الاستعمارية».

وأمس، أدانت دولة قطر، بـ«أشد العبارات»، تصريحات سموتريتش، وعدتها «انتهاكاً سافراً للقانون الدولي، وقرار مجلس الأمن رقم 2334، وتصعيداً خطيراً من شأنه إعاقة فرص السلام في المنطقة، لا سيما مع استمرار الحرب الوحشية على قطاع غزة، وتداعياتها المروعة». وشدّدت الخارجية القطرية في بيان أوردته وكالة الأنباء القطرية (قنا)، على ضرورة «اصطفاف المجتمع الدولي بقوة أمام سياسات الاحتلال الاستيطانية والاستعمارية والعنصرية، واعتداءاته المتكررة على حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، لا سيما جرائمه المستمرة في الضفة الغربية، بما في ذلك انتهاكاته للمقدسات الدينية ومخططاته لتهويد القدس». بدورها، أدانت مصر «بأشد العبارات» تصريحات سموتريتش، «لما تمثله من انتهاك سافر للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية حول الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية». وأضافت وزارة الخارجية المصرية، في بيان، أن «تصريحات سموتريتش غير مسؤولة ومتطرفة، بوصفها صادرة عن عضو في الحكومة الإسرائيلية، وتعكس بوضوح التوجه الإسرائيلي الرافض لتبني خيار السلام في المنطقة، وغياب شريك إسرائيلي قادر على اتخاذ قرارات شجاعة لإحلال السلام، ووجود إصرار على انتهاج سياسة الغطرسة، وهي السياسة ذاتها التي أدخلت المنطقة في دائرة الصراع الراهنة». واعتبرت الخارجية الأردنية تصريحات سموتريتش «انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ولحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تجسيد دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من (يونيو) حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس المحتلة».

كذلك، أعربت الخارجية التركية عن رفضها الشديد تصريحات «بعض المسؤولين الإسرائيليين... التي تتجاهل القانون الدولي وحل الدولتين»، وتشكّل «دليلاً على أن هدف إسرائيل النهائي هو الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية». دولياً، أدان السفير الألماني في إسرائيل، شتيفن زايبرت، أمس، مخططات الضمّ، وكتب على «إكس»، أن «أي استعدادات لتنفيذ هذا الهدف تمثل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي. ونحن ندين هذا الإعلان الذي يهدد استقرار المنطقة بأكملها».

كما أدان المفوض الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، «بشكل لا لبس فيه»، تصريحات وزير المالية الإسرائيلي، التي رأى على «إكس»، أنها «تقوض القانون الدولي وتنتهك حقوق الفلسطينيين وتهدد إمكانية حل الدولتين».

شرق غرب

عقوبات أميركية على قيادي بـ«الدعم السريع»

ذكر موقع وزارة الخزانة الأميركية، أمس الثلاثاء، أن الوزارة فرضت أمس «عقوبات على عبد الرحمن جمعة بركة الله لدوره القيادي في قوات الدعم السريع». وأضاف أن بركة الله قاد حملة «الدعم السريع» في غرب دارفور، والتي اتسمت «بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك استهداف المدنيين، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والعنف بدوافع عرقية».
(العربي الجديد)

أردنيون يواصلون إضرابهم عن الطعام دعماً لغزة

واصل حوالي 60 شاباً أردنياً، أمس الثلاثاء، إضرابهم المفتوح عن الطعام لليوم الـ12 على التوالي، ضمن حملة عالمية تحت شعار «الحق عصال»، للمطالبة بكسر الحصار على شمال قطاع غزة، وإدخال المساعدات. وقال الناشط محمد خضيرات الطوباسي، المضرب عن الطعام، لـ«العربي الجديد»، إن «الوضع صعب، إذ تعرّضت الأغلبية (من المضربين) لوعكات صحية».
(العربي الجديد)

ضربات أميركية في سورية

قالت القيادة المركزية الأميركية، في بيان ليل الاثنين- الثلاثاء، إنها نفّذت ضربات ضد تسعة أهداف في موقعين مرتبطين بمجموعات إيرانية في سورية، ردّاً على عدة هجمات على أفراد أميركيين في سورية خلال الساعات الـ24 ساعة الماضية. وكان الناشط وسام العكيدي، من ريف محافظة دير الزور، قد أشار لـ«العربي الجديد»، إلى أن الطائرات الحربية الأميركية، نفّذت الاثنين غارات على مواقع عسكريين للمليشيات المدعومة من إيران (سورية وعراقية) بريف محافظة دير الزور الشرقي، ما أسفر عن مقتل خمسة عناصر، وجرح آخرين.
(العربي الجديد)

رئيس وزراء السنغال يريد الانتقام لانصاره

دعا رئيس الوزراء السنغالي عثمان سونكو (الصورة)، ليل الاثنين- الثلاثاء على منصة فيسبوك، إلى الانتقام بعد أعمال عنف ضد أنصاره اتهم معارضين بارتكابها خلال الحملة المستمرة للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها الأحد المقبل. ويترأس سونكو قائمة حزب باستيف في الانتخابات التشريعية ويتولى رئاسة الحكومة منذ إبريل/ نيسان الماضي. وكان الرئيس السنغالي باسيرو ديوماي فاي أعلن في أيلول/سبتمبر الماضي، حل البرلمان، ودعا لانتخابات تشريعية.
(فرانس برس)

إعادة انتخاب محمد تكالة

صوّت 55 عضواً من أعضاء مجلس الدولة في ليبيا، أمس الثلاثاء، لمصلحة إعادة انتخاب محمد تكالة رئيساً للمجلس، من أصل 70 عضواً شاركوا في جلسة إعادة انتخابات مكتب رئاسة المجلس، من أصل 144. وفاز تكالة على نعيمة الحامي التي حصلت على ثمانية أصوات، وإدريس بوفايد الذي حصل على خمسة أصوات. وقال عضو المجلس عادل كرموس إن البعثة الأممية أبلغت تكالة بضرورة عقد جلسة بمشاركة كل أعضاء المجلس لتحقيق توافق أوسع.
(العربي الجديد)

الحدث

الاحتلال يرفض وقف الحرب... وتصعيد متبادل على الجبهتين

مرحلة ثانية من اجتياح لبنان

دلّت الأجواء أمس الثلاثاء على اتجاه الاحتلال لتوسيع حربه على لبنان، بعدما عُممت أجواء عن جهود تجري لوقف إطلاق النار، غير أن التسريبات أمس عن بدء جيش الاحتلال مرحلة جديدة من عمليته البرية، بالتوازي مع حديث وزير الأمن يسرائيل كاتس عن مواصلة ضرب حزب الله، كلها معطيات أكدت التوجه للتصعيد

بيروت ـ **رينا الجمّال**
حيفا ـ **نايف زيداني**

نعى وزير الأمن الإسرائيلي يسرائيل كاتس فعلياً الجهود القائمة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في لبنان، بعدما شدد على أن إسرائيل ستواصل ضرب حزب الله بكل قوتها، وذلك بعد تسريبات عن مباحثات أميركية إسرائيلية حول مسودة لوقف النار، في حين يبدو أن أي تطور في هذا السياق يبقى رهن التوافق مع الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب الذي تسعى تل أبيب لمعرفة موقفه بهذا الشأن. على الجانب اللبناني، تؤكد التسريبات أن لا إيجابيات راهنا لوقف العدوان على لبنان، وأن ما يجري مجرد مناورات إسرائيلية. هذا الوضع انعكس في الميدان مع شن الاحتلال غارات مكثفة على ضاحية بيروت الجنوبية أمس الثلاثاء، بالتوازي مع مقتل شخصين شمال إسرائيل.

وذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية عصر أمس الثلاثاء أن جيش الاحتلال بدأ المرحلة الثانية من عملياته البرية في لبنان، من دون تحديد أهداف هذه العملية وماهيتها، فيما قالت هيئة البث الإسرائيلية إن الفرقة 36 بدأت تعميق العملية البرية باتجاه مناطق جديدة في خط القرى الثاني جنوبي لبنان. جاء ذلك بعدما أعلن وزير الأمن الإسرائيلي يسرائيل كاتس أنه أكد خلال اجتماع مع قادة الجيش الاثنين أن إسرائيل ستواصل ضرب حزب الله بكل قوتها. وقال في منشور على منصة إكس: «في لبنان لن يكون هناك وقف لإطلاق النار. سنواصل ضرب حزب الله بكل قوتنا إلى حين تحقيق أهداف الحرب». وأضاف أن «إسرائيل لن توافق على أي ترتيب لا يضمن حقها في إخضاع ومنع الإرهاب بنفسها وتحقيق أهداف الحرب في لبنان، وهي نزع سلاح حزب الله وانسحابه إلى ما وراء نهر الليطاني وإعادة سكان الشمال بسلام إلى منازلهم».

ويترقب الاحتلال أيضاً موقف دونالد ترامب من الملف اللبناني. في هذا السياق، نقل موقع أكسيوس مساء الاثنين عن مسؤولين إسرائيليين وأميركيين، أن وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر التقى الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب في منتجع مارالاغو في فلوريدا يوم الأحد الماضي، تلاه لقاء آخر بين الوزير الإسرائيلي ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أمس الأول الاثنين. وأفاد «أكسيوس» بأن ديرمر نقل رسائل من رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى ترامب. كما أطلعه على خطط إسرائيل بشأن غزة ولبنان وإيران خلال الشهرين المقبلين قبل تولي ترامب منصبه. وقال أحد المسؤولين الأميركيين إن «أحد الأمور التي يريد الإسرائيليون استيضاحها يتمثل في ماهية القضايا التي يريد ترامب حلها قبل 20 يناير/كانون الثاني (موعد توليه الحكم) وما يفضل الإسرائيليون أن ينتظره». على الجهة اللبنانية، قالت أوساط وزارية لبنانية مطلعة لـ«العربي الجديد»: «نترقب نتائج الحراك الدولي ولا سيما الأميركي، علماً أن ما من شيء حتى الساعة يشي بمسار إيجابي، ولا ضمانات يمكن الحصول عليها بذلك، وقد شهدنا التصعيد من جانب الاحتلال على مساحة كل لبنان، وهو ما يقوم به دائماً بالتزامن مع أي حراك للضغط بقوة النار ومحاولة فرض شروط لن يقبل بها لبنان». ولفتت الأوساط إلى أنّ «العدو الإسرائيلي يلجأ إلى تسريب معلومات وأحاديث عن مفاوضات وينشر تارة أجواء سلبية وتارة أخرى أخباراً إيجابية، وكله يمكن وضعه في إطار المناورة، وتضييع الوقت، ومحاولة إظهار لبنان بموقع المعرقل، بيد أن المسؤولين اللبنانيين لم يتسلّموا أي مسودة، وهم يتمسكون بالمبادرة الأميركية الفرنسية، وما جرى الاتفاق عليه مع الموفد الرئاسي الأميركي أموس هوكشتاين، خصوصاً لناحية تطبيق القرار 1701 بكافة مندرجاته من دون أي تعديل». وجدّدت الأوساط التأكيد أن «لا مفاوضات تحت النار، والأولوية تبقى لوقف العدوان ولبنان ليس بموقع ضعيف ليرضخ للشروط الإسرائيلية».

في غضون ذلك، قال عضو كتلة حزب الله البرلمانية «الوفاء للمقاومة» النائب علي عمار، في كلمة له من البرلمان أمس: «إنّ كان العدو يظنّ بأنّ وحشيته وهمجيته تستطيعان النيل من عزيمة المقاومة رجالاً وبيئة وقادة، فإنّنا نقول لهم إنهم واهمون»، مؤكداً أنّ هذا العدو سيهزم.

ميدانياً، أعلن الإسعاف الإسرائيلي عن مقتل شخصين في قصف على نهاريا، فيما ذكرت القناة الـ12 الإسرائيلية أن عشرات الطائرات انتظرت إذن الهبوط في مطار بن غوريون بعد تعطل المطار لمدة نصف ساعة إثر رشقة صاروخية من لبنان. وكانت وسائل إعلام تابعة لحزب الله قد ذكرت أن الحزب أطلق صليات صاروخية لتضليل المنصات الاعتراضية باتجاه نهاريا وأخرى ثقيلة ونوعية باتجاه محيط تل أبيب في توقيت واحد. كما دوّت صفارات الإنذار في العديد من المدن والمستوطنات الإسرائيلية في الشمال، بما فيها مدن حيفا وعكا والجليل الأعلى. وقالت الشرطة الإسرائيلية في بيان إن طائرة مسيّرة «سقطت في ساحة روضة أطفال في مدينة نيشر، بدون وقوع إصابات بشرية، فيما لحقت أضرار طفيفة بالمبنى». كما أصيب مبنى في منطقة الجليل الغربي، جراء سقوط صاروخ أطلق من لبنان، وفق القناة 12. وأعلن «حزب الله» استهداف تجمع لقوات الاحتلال الإسرائيلي في مستوطنة شوميرا بصلية صاروخية، وآخر في مستوطنة زرعيت، ومربض مدفعية في تافيه ريف. كما أعلن تصدّيه لطائرة مسيّرة إسرائيلية من نوع هرمز 450 في أجواء النبطية وإجبارها على مغادرة الأجواء اللبنانية.

في المقابل، شن الجيش الإسرائيلي 12 غارة جوية على الضاحية الجنوبية لبيروت بعد توجيه إنذارات بإخلاء مواقع فيها. وارتفعت أعمدة الدخان فوق بيروت وهزت الانفجارات العاصمة في منتصف النهار تقريباً. ووقعت إحدى الغارات على مقربة من مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت. كما استشهد خمسة أشخاص على الأقل في غارة إسرائيلية على قرية بعلشميه في قضاء عاليه، شرق العاصمة بيروت، على ما أفادت وزارة الصحة اللبنانية. وأعلنت وزارة الصحة اللبنانية ارتفاع أعداد الضحايا إلى 3287 شهيداً و14222 جريحاً منذ بدء العدوان. وشن الاحتلال غارات على مناطق متفرقة من لبنان، منها على محلة المعالي وبلدة بوداي في محافظة بعلبك - الهرمل. كما استهدفت أخرى شقة في مدينة النبطية جنوبي لبنان، ومنزلاً في بلدة تفاحتا في قضاء صيدا، إضافة إلى غارات على بلدات القليلة وشقرا وكفرا وبياصر ومجدل سلم وعيناثا وتبنين جنوباً.

> يسرائيل كاتس: لن يكون هناك وقف لإطلاق النار في لبنان
>
> قُتل شخصان بقصف على نهاريا وتعطلت حركة مطار بن غوريون

في نهاريا أمس بعد سقوط صواريخ (أحمد غرابلي/فرانس برس)

دعم مؤسسات الدولة

وضع رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، نجيب ميقاتي، رئيس البرلمان نبيه بري، خلال لقاء بينهما أمس، في أجواء القمة العربية الإسلامية التي استضافتها السعودية. وقالت أوساط وزارية مطلعة لـ«العربي الجديد»، إنّ «لبنان لمس خلال القمة دعماً كبيراً له، وتأكيداً على مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية العاجلة له، كما لمس إدانة جرائم العدو الإسرائيلي، والتشديد على دعم مؤسسات الدولة والقوات المسلحة اللبنانية».

تقرير

الوزيرة لولوة الخاطر في بيروت، 8 أكتوبر الماضي (حسين بيضون)

قطر: ثاني تعديل وزاري خلال عام

الدوحة ـ **العربي الجديد**

أصدر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الثلاثاء، أمراً أميرياً بتعديل وزاري، هو الثاني من نوعه في العام الحالي، وذلك بعد أيام من إقرار تعديلات دستورية، بموافقة شعبية واسعة. ونص التعديل الوزاري الذي صدر أمس، على تعيين كل من الشيخ سعود بن عبد الرحمن بن حسن بن علي آل ثاني نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدولة لشؤون الدفاع، وبثينة بنت علي الجبر النعيمي وزيرة للتنمية الاجتماعية والأسرة، ولولوة بنت راشد بن محمد الخاطر وزيرة للتربية والتعليم العالي، ومنصور بن إبراهيم بن سعد آل محمود وزيراً للصحة العامة، والشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني وزيراً للتجارة والصناعة، والشيخ محمد بن عبدالله بن محمد آل ثاني وزيراً للمواصلات. وفي إطار التغييرات الواسعة التي أجراها أمير قطر أيضاً، تم تعيين وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة السابقة مريم بنت علي بن ناصر المسند وزيرة دولة للتعاون الدولي في وزارة الخارجية، وأحمد بن محمد السيد وزير الخليفي رئيساً للديوان الأميري، خلفاً للشيخ سعود بن عبد الرحمن آل ثاني الذي عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الدفاع في التشكيل الجديد. كما عين أمير قطر، خلفان بن علي بن خلفان الكعبي رئيساً لجهاز أمن الدولة، خلفاً لعبد الله الخليفي.

وجرى تعيين لولوة الخاطر وزيرة للتربية والتعليم العالي، بعد أن كانت تشغل منصب وزيرة التعاون الدولي في وزارة الخارجية، وهي أول دبلوماسية قطرية تتولى منصب مساعد وزير الخارجية. وكان أمير قطر قد أصدر في يناير/كانون الثاني الماضي أمراً بتعديل تشكيل مجلس الوزراء تضمّن آنذاك دخول 5 وزراء جدد إلى تشكيلة مجلس الوزراء. وقرر أمير قطر في مارس/آذار 2023، تعيين الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، وزير الخارجية، رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية، بعد قبول استقالة خليفة بن عبد العزيز آل ثاني.

وأجرت قطر يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي ثاني استفتاء في تاريخ البلاد على الدستور، إذ حصلت التعديلات الدستورية التي تتضمن تعيين أعضاء مجلس الشورى وإلغاء شرط الجنسية القطرية الأصلية لتولي المناصب العامة على نسبة موافقة شعبية بلغت 90,6 % من إجمالي الأصوات الصحيحة، فيما بلغت نسبة المشاركين في الاستفتاء 84 % ممن يحق لهم التصويت من المواطنين. وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أقر مجلس الشورى، بـ«الإجماع» مشروع التعديلات الدستورية، ورفعه إلى الأمير، وذلك بعد أسبوعين من طرحها من قبل الأمير.

شرق غرب

محتجون في إيخازيا يقطعون جسراً مؤدياً الى روسيا

قطع أكثر من 200 متظاهر في إقليم أبخازيا الانفصالي في جورجيا المدعوم من موسكو، أمس الثلاثاء، حركة المرور فوق جسر غوميستينسكي الذي يمر فوقه الطريق السريع المؤدي إلى الحدود مع روسيا. ويربط المحتجون فتح الجسر بوفاء السلطات المحلية بمطالبهم الإفراج عن ستة نشطاء أودعوا رهن الحبس الاحتياطي على خلفية مشاركتهم في احتجاجات على التصديق على اتفاقية استثمار مع روسيا.
(العربي الجديد)

تركيا «تُحيّد» 40 من «الكردستاني» شمالي العراق

نفذت القوات التركية منذ مطلع الشهر الحالي سلسلة عمليات في شمالي العراق، أسفرت وفقاً لمسؤولين في إقليم كردستان شمالي العراق، عن قتل أكثر من 40 مسلحاً من حزب العمال الكردستاني. وقال المسؤولون في كردستان، لـ«العربي الجديد»، إن القوات التركية نفذت منذ الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، سلسلة عمليات عسكرية ضخمة شملت قصفاً جوياً وعمليات إنزال وتوغل بري وقصفاً مدفعياً استهدف مواقع ومقرات لحزب العمال في مناطق سيدكان، وسوران، والزاب، والعمادية، وكاني ماسي، وزاخو، وأخيراً في سنجار.
(العربي الجديد)

برلين تشتبه في خطط هجوم لمراهق

أعلن الادعاء العام الألماني أمس الثلاثاء في فلنسبورغ أن خطط الهجوم، المتهم بها مراهق يبلغ 17 عاماً في ولاية شليزفيغ-هولشتاين والمحتجز منذ السادس من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، ذات دوافع إسلامية. وذكر الادعاء العام أن المراهق المنحدر من مدينة المسهورن تبنى خططاً محددة لشن هجمات، مضيفاً أنه في إطار التحقيقات الشاملة تبين أن هناك ميلاً كبيراً للمراهق نحو التطرف.
(أسوشيتد برس)

انتخابات ألمانيا المبكرة في فبراير المقبل

تعتزم ألمانيا تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة في 23 فبراير/شباط 2025 بعد انهيار ائتلاف أولاف شولتز (الصورة) قبل أسبوع، حسبما ذكرت وكالة فرانس برس أمس الثلاثاء نقلاً عن مصدر مقرب من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يتزعمه شولتز. وقال مصدر آخر إنه من المتوقع أن يطرح شولتز مسألة الثقة على مجلس النواب (البوندستاغ) في 16 ديسمبر/كانون الأول المقبل، على أن يصوّت النواب عليها بعد يومين من تقديم الاقتراح.
(فرانس برس)

احتجاجات في بغداد ضد «فساد الحكومة»

نزل آلاف الأشخاص إلى شوارع العاصمة العراقية بغداد مساء أمس الأول الاثنين، تحت شعار «الفساد يقتل». وكان احتجاجهم موجهاً ضد حكومة الرئيس الكسندر فوشيتش، وذلك عقب انهيار سقف محطة القطارات الرئيسية في مدينة نوفي ساد شمال صربيا قبل عشرة أيام، ما أسفر عن مقتل 14 شخصاً وإصابة العشرات بجروح. وسار المتظاهرون من أمام مكتب الحكومة في وسط بلغراد إلى مكتب الرئيس.
(أسوشيتد برس)

رصد

نفق دفاعي في طهران للمرة الأولى

تبني إيران نفقاً دفاعياً في طهران، في وقت ترى إسرائيل فرصة كبيرة لضرب المنشآت النووية الإيرانية، ما قد يكون في عهد جو بايدن أو دونالد ترامب

طهران ـ **العربي الجديد**
بغداد ـ **محمد عماد**

فيما تتواصل التهديدات الإسرائيلية لإيران، ومنها المتعلقة بضرب منشآتها النووية، اكتفت طهران، أمس الثلاثاء، بالتأكيد على أنها ستفعل ما يحقق مصالحها، رداً على إمكانية تواصل الحكومة الإيرانية مع الإدارة الأميركية في عهد دونالد ترامب، الذي أطاح خلال ولايته الأولى، في عام 2018، بالاتفاق النووي مع إيران الذي أبرمه سلفه باراك أوباما. في غضون ذلك، كشفت وكالة أنباء إيرانية، أن نفقاً دفاعياً يقام في العاصمة طهران، وذلك بعد ضربتين إسرائيليتين استهدفتا البلاد العام الحالي، رداً على ضربتين صاروخيتين إيرانيتين استهدفتا الأراضي المحتلة، في إبريل/نيسان الماضي، وبداية أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وذكرت وكالة أنباء تسنيم (خاصة)، أمس، أن إيران تبني «نفقاً دفاعياً» في العاصمة، يقع بالقرب من وسط المدينة، وسيربط محطة في مترو طهران بمستشفى الإمام الخميني، بما يسمح بالوصول المباشر من تحت الأرض إلى المنشأة الطبية. وقال قسم النقل في مجلس مدينة طهران، للوكالة: «للمرة الأولى في البلاد، يقام نفق لأغراض دفاعية في طهران».

في غضون ذلك، قالت المتحدثة باسم الحكومة الإيرانية، فاطمة مهاجراني، أمس، إن طهران ستسعى لتحقيق كل ما يحقق «مصالحها»، وذلك رداً على سؤال عن إمكانية إجراء محادثات مباشرة مع إدارة ترامب. وأضافت مهاجراني: «الحكومة ستسعى إلى تحقيق كل ما يضمن مصالح البلاد وقيم الثورة»، علماً أنه لم ترد تقارير تفيد بأن ترامب أو فريقه يخططون لأي محادثات من هذا القبيل بينما يستعد للعودة إلى البيت الأبيض. وكان ترامب قد انسحب من الاتفاق النووي المبرم بين إيران والدول الكبرى عام 2018، كما أعاد فرض العقوبات التي أثرت بشدة في الاقتصاد الإيراني. واعتبرت مهاجراني أن «حملة الضغوط القصوى التي شنّها ترامب، فشلت، حتى لو أثقلت كاهل الناس. المهم هو الأفعال وليس الأقوال، لكننا نوصي ترامب باخذ فشل سياساته السابقة في الاعتبار». وبدأت محادثات غير مباشرة بين واشنطن وطهران لإحياء الاتفاق النووي تحت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، لكنها تعثرت. ولا تزال إيران رسمياً جزءاً من الاتفاق، لكنها قلّصت التزاماتها النووية بسبب العقوبات.

> يسرائيل كاتس: إيران أكثر عرضة لضربات على منشآتها النووية

وأول من أمس، أعادت إسرائيل التهديد بضرب المنشآت النووية الإيرانية، علماً أن ترامب كان قد دعا إسرائيل إلى ضرب هذه المنشآت خلال حملته الانتخابية. وكتب وزير الأمن الإسرائيلي يسرائيل كاتس، على منصة إكس، أن إيران «أكثر عرضة من أي وقت مضى لضربات على منشآتها النووية»، معتبراً أن لدى دولة الاحتلال «الفرصة لتحقيق هدفنا الأكثر أهمية: إحباط وإزالة الخطر الوجودي الذي يتهدد دولة إسرائيل». وكانت إسرائيل قد وجّهت ضربات في 26 أكتوبر الماضي، استهدفت مواقع عسكرية في 4 محافظات إيرانية، منها طهران، لكنها اعتبرت أن هذه الضربات ستضعف الدفاعات الإيرانية في أي ضربة إضافية لهذا البلد. وقبل تلك الضربات، كان مسؤولون إسرائيليون عدة، وكذلك وزراء سابقون، قد دعوا لتوجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية، لكن وفق معلومات أوردتها وسائل إعلام أميركية حينها، جرى استبعاد هذا الخيار بضغط أميركي. وهدّدت إيران أنها سترد على الضربة الإسرائيلية الثانية، التي استخدمت فيها الأجواء العراقية، علماً أن الحكومة العراقية تسعى للنأي بالبلاد عن هذا الصراع، الذي تشارك فيه مليشيات عراقية بقصف الأراضي المحتلة بالمسيّرات «إسناداً لغزة». وفي هذا السياق، أكد أعضاء في التحالف الحاكم بالعراق، أمس، لـ«العربي الجديد»، أن رسائل عديدة أوصلها مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي إلى الإيرانيين، في زيارته لطهران التي اختتمها، أمس، واستمرت يومين، أبرزها قرار العراق البقاء خارج دائرة أي حرب محتملة بين إيران وإسرائيل، أو بين طهران وواشنطن. وأكدت المصادر وجود خشية عراقية من جرّ البلاد إلى الحرب، بسبب النشاطات العسكرية للفصائل المسلحة القريبة من إيران. وكتب الأعرجي أمس، على «إكس»: «عقدنا في طهران اجتماعات مثمرة، حيث جدّدنا موقف العراق الثابت والمبدئي برفض استخدام الأراضي والأجواء العراقية من قبل أي طرف كان لاعتداء على دول الجوار والمنطقة... كما شددنا على أهمية التنسيق والتعاون المشترك لزيادة الضغط الدولي من أجل إيقاف الحرب على غزة ولبنان، والعمل على تهدئة الأوضاع ومنع التصعيد حفاظاً على الأمن والاستقرار العالمي». من جهته، أكد عضو تحالف الإطار التنسيقي، الحاكم في العراق، عبد الرحمن الجزائري، لـ«العربي الجديد»، أن الأعرجي نقل رسالة الحكومة العراقية التي تتضمن أن يكون العراق بعيداً عن الحرب».

مهاجراني خلال مؤتمر صحافي في طهران، سبتمبر الماضي (عطا كنيارد/فرانس برس)

متابعة

غارات لليوم الرابع على محافظات يمنية

> افادت وسائل إعلام تابعة للحوثيين بشن غارات أميركية وأخرى مشتركة مع بريطانيا على الحُديدة والبيضاء، فيما تعرّضت سفينة لهجوم قرب سواحل الحُديدة

تواصلت، الغارات على اليمن، والتي اتخذت طابع الغارات اليومية، منذ مساء السبت الماضي، لتطاول أمس الثلاثاء محافظتي الحُديدة والبيضاء، وسط استمرار الهجمات على سفن الشحن في البحر الأحمر، حيث يستهدف الحوثيون السفن المرتبطة بإسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا، إسناداً لقطاع غزة ولبنان، وردّاً على غارات التحالف الأميركي- البريطاني على مواقع للجماعة. وذكرت وسائل إعلام تابعة للحوثيين، أمس، أن الطيران الحربي الأميركي شنّ غارتين على منطقتي ذي نعام والصومعة بمحافظة الحديدة وسط اليمن. وقالت وكالة سبأ بنسختها التي يديرها الحوثيون، أمس، إن «طيران العدوان الأميركي- البريطاني استهدف اليوم (أمس) بثلاث غارات مديرية التحيتا في محافظة الحُديدة». يأتي ذلك غداة ما أوردته قناة المسيرة الناطقة باسم جماعة الحوثيين، فجر أول من أمس الاثنين، من أن «الولايات المتحدة وبريطانيا شنتا سبع غارات على محافظة عمران»، شمالي غربي البلاد، كما شنتا بحسب القناة «غارتين على منطقة الرحبة بمديرية الصفراء بمحافظة صعدة»، شمالي اليمن. والأحد، أعلنت الجماعة أن التحالف الأميركي البريطاني شن سبع غارات على مناطق مختلفة في العاصمة صنعاء ومحافظة عمران. وبينما لم يصدر من الجانب الأميركي أو البريطاني تعليق على هذه الضربات، كانت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، قد أعلنت، فجر الأحد الماضي، أن مقاتلات أميركية شنت، ليل السبت- الأحد، غارات جوية على «منشآت تخزين أسلحة متطورة تابعة للحوثيين كانت تستخدم لمهاجمة سفن عسكرية ومدنية في البحر الأحمر وخليج عدن».

في موازاة ذلك قالت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية، أمس، إنها «تلقت بلاغاً عن حادثة على بعد 70 ميلاً بحرياً جنوب غرب الحُديدة». وأوضحت في بيان على منصة «إكس»، أن «القبطان أبلغ عن وقوع عدة انفجارات بمحيط السفينة»، من دون ذكر هويتها أو الجهة التابعة لها. وذكرت الهيئة أنه «لم يتم الإبلاغ عن أي أضرار، وجميع أفراد طاقم السفينة بأمان»، وأن السفينة واصلت طريقها إلى محطتها التالية، من دون تفاصيل أكثر، لافتاً إلى أن «السلطات تحقق في الحادثة»، مطالبة السفن العابرة بالمنطقة «بتوخي الحذر والإبلاغ عن أي نشاط مشبوه». يأتي ذلك عقب آخر هجوم تبنته الجماعة في 28 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، واستهدف ناقلة البضائع موتارو التي ترفع العلم الليبيري، بعد استهداف ناقلة المواد الكيميائية التي ترفع العلم الليبيري، أوليمبيك سبيريت في العاشر من الشهر نفسه. واستهدف الحوثيون أكثر من 90 سفينة تجارية بالصواريخ والطائرات المسيّرة منذ بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023، فيما استولوا على سفينة واحدة وأغرقوا سفينتين في الهجمات التي أسفرت أيضاً عن مقتل أربعة بحارة. وكان تقرير للجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن، والمعنية باليمن، قد ذكر نهاية الشهر الماضي، أن جماعة الحوثيين تجني نحو 180 مليون دولار شهرياً جبايات من وكالات شحن بحري مقابل عدم اعتراض سفنها التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن. وأضاف التقرير السنوي الصادر عن اللجنة والموجه إلى مجلس الأمن، أنه تلقى معلومات عن تنسيق وكالات شحن بحري مع شركة تابعة لقيادي حوثي رفيع المستوى، وأنه يتم إيداع الرسوم في حسابات مختلفة من خلال عمليات مصرفية وتسويات تنطوي على غسل الأموال القائم على التجارة. وأضاف التقرير أن «المصادر تقدر مبلغ عائدات الحوثيين من الرسوم التي يفرضونها لقاء عمليات العبور الآمن غير القانونية هذه بحوالي 180 مليون دولار شهرياً».
(العربي الجديد، الأناضول، أسوشيتد برس)

مسيرة للحوثيين في صنعاء تأييداً لغارات على الحُديدة، يوليو الماضي (محمد حمود/Getty)

الغلاف

بعد إطلاقه شعار «ديكتاتور في اليوم الأول»، يترقب الأميركيون الإجراءات التي سيتخذها الرئيس المنتخب دونالد ترامب، في اليوم الأول بالحكم، لإبراز القطيعة السريعة مع سياسات سلفه جو بايدن، وهي الولاية الديمقراطية التي يعتبرها الجمهوريون امتداداً لولايتي باراك أوباما. وسيعتمد ترامب على الأرجح، في اليوم الأول بالبيت الأبيض، على الأوامر التنفيذية، وسيعفو عن مدانين بقضية اقتحام الكونغرس، فضلاً عن بدء حملة «تطهير» في الحكومة، وإطلاق مشروعه لترحيل ملايين المهاجرين

«اليوم الأول» لترامب
ديكتاتورية خدمة لأجندة «أميركا أولاً»

واشنطن ـ **العربي الجديد**

لم ينتظر الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب في اختياراته وتعييناته للمناصب الحسّاسة في إدارته الجمهورية المقبلة، بخلاف بداية ولايته الأولى بين عامي 2016 و2020، التي اتسمت بالبطء والتردد، ثم الإقالات المتنقلة، والتبديلات الدائمة، وتتسم الاختيارات الجديدة، بمعظمها، بأنها تنتمي جميعها إلى تيار الصقور، أي المتشددين، وتتلاءم مع أجندة ترامب وأولويات حكمه التي تحدث عنها خلال حملته الانتخابية، مع نبذه أيضاً الالتفاف على عملية التثبيت الطويلة في مجلس الشيوخ. ونقلت شبكة سي إن أن، أمس الثلاثاء، عن مصدرين، أن ترامب اختار حاكمة ولاية داكوتا الجنوبية، كريستي نوم، لتولي حقيبة الأمن الداخلي. ونوم، التي كان يُنظر إليها في مرحلة ما على أنها مرشحة محتملة لمنصب نائب ترامب، تقضي حالياً فترة ولايتها الثانية لمدة 4 سنوات، حاكمة للولاية. قادَ صيتها على مستوى البلاد، بعد رفضها إصدار أمر ملزم بارتداء الكمّامة على مستوى داكوتا الجنوبية خلال جائحة كورونا، وهي واجهت في إبريل/نيسان الماضي، ردّ فعل عنيفاً عندما كتبت في مذكراتها أنها أطلقت النار على كلب «غير مستجيب للتدريب» في مزرعة عائلتها كانت قد «كرهته». ووزارة الأمن الداخلي مسؤولة عن كل شيء في البلاد تقريباً، بدءاً من حماية الحدود والهجرة، حتى التعامل مع الكوارث وجهاز الخدمة السرّية.

وكان ترامب قد عيّن أول من أمس، توم هومان، «مسؤولاً كبيراً مكلفاً شؤون الحدود» في إدارته، فيما أكد هومان، وهو يعدّ من المتشددين في ملف الهجرة، أنه سيطبق الأولوية لترحيل المهاجرين غير النظاميين الذين يشكلون تهديداً للسلامة العامة والأمن القومي. في غضون ذلك، أكدت مصادر مطلعة لوكالة رويترز، أمس، أنّ من المتوقع أن يعيّن ترامب السيناتور الجمهوري عن ولاية فلوريدا، ماركو روبيو، وزيراً للخارجية. وكان روبيو (53 عاماً) بين المرشحين المطروحين أيضاً لتولي منصب نائب الرئيس، إلا أن ترامب اختار في نهاية المطاف السيناتور عن أوهايو جاي دي فانس. ويتولى روبيو، وهو كوبي الأصل، حالياً، منصب نائب لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، ويعدّ من تيار «الصقور»، ويعرف بمواقفه المتشددة في ما يخص إيران والصين، ودعمه القوي لإسرائيل.

كذلك اختار ترامب النائبة عن ولاية نيويورك، إليز ستيفانيك (40 عاماً)، لتولي منصب المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة، واصفاً إياها بأنها «مناضلة قوية ومثابرة وذكية إلى أبعد الحدود». ستيفانيك انتخبت عضواً في الكونغرس المرة الأولى في عام 2014، وأصبحت لاحقاً من أكبر داعمي ترامب. برز اسمها على الصعيد الوطني لدفاعها الشرس عن ترامب خلال المسعى في الكونغرس لتنحيته في عام 2019، ومن ثم رفضت التصديق على نتائج انتخابات الرئاسة التي فاز بها جو بايدن في عام 2020. وتعد ستيفانيك مدافعة شرسة عن إسرائيل. ففي ديسمبر/كانون الأول 2023، انتشرت لها بشكل واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، لقطات وهي تطرح أسئلة بشكل متوتر جداً على رئيسة جامعة هارفارد، كلودين غاي، بشأن شعارات مؤيدة للفلسطينيين سُمعت في حرم الجامعة، خلال الاحتجاجات الطلابية المؤيدة للفلسطينيين، والمطالبة بوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، واستقالت غاي في وقت لاحق. كذلك اتهمت في منتصف أكتوبر/تشرين الأول الماضي، الأمم المتحدة، بأنها «غارقة في معاداة السامية». وهنّأ السفير الإسرائيلي في المنظمة الأممية، داني دانون، ستيفانيك على تعيينها، وكتب على إكس: «في وقت يعمّ فيه الحقد والأكاذيب قاعات الأمم المتحدة، يبدو وضوحك الأخلاقي الثابت أكثر ضرورة من أي وقت مضى».

وفي الحياة السياسية الأميركية، كثيراً ما يشكل منصب المندوب الأميركي في الأمم المتحدة، منصة لسؤوليات أعلى مستقبلاً، كما حصل مع وزيرة الخارجية في عهد بيل كلينتون، مادلين أولبرايت، ومستشارة الأمن القومي في عهد باراك أوباما سوزان رايس، كما جورج بوش الأب الذي أصبح رئيساً. أما النائب عن فلوريدا والعنصر البارز في حملة ترامب الانتخابية، مايك والتز، فسيعيّن في منصب مستشار الأمن القومي، بحسب صحيفتي واشنطن بوست وول ستريت جورنال. والتز خدم في أفغانستان، ويعرف بمواقفه المتشددة تجاه الصين وروسيا. وفي حال توليه المنصب، سيؤدي دوراً رئيسياً في قضايا السياسة الخارجية، وأبرزها الحرب الروسية الأوكرانية، والتنافس الأميركي الصيني، وأزمات الشرق الأوسط. شغل سابقاً منصباً في البيت الأبيض ضمن فريق نائب الرئيس ديك تشيني، وعمل مستشاراً مع وزراء دفاع سابقين. ومن أبرز مواقفه، دعوته إلى مقاطعة الولايات المتحدة لأولمبياد بكين الشتوي 2022، احتجاجاً على سياسات الصين ضد أقلية الإيغور.

وعيّن ترامب كذلك لي زيلدن (44 عاماً)، النائب السابق عن نيويورك، لإدارة وكالة الرئاسة في ولاية جورجيا، وهي الوحيدة الجنائية وليست على المستوى الفيدرالي، فمن المرجح تأجيلها حتى نهاية ولاية ترامب، فضلاً عن قضية دفع رشى لممثلة إباحية، والتي أدين فيها ترامب.

أما بالنسبة للعفو، فكان ترامب في مارس/آذار الماضي قد كتب على منصته تروث سوشال، أنه «يميل للعفو عن الكثير» من المدانين باقتحام الكابيتول، وهو يوم يصفه خصومه بـ«اليوم الأسود» في التاريخ الأميركي، لكن ترامب يراه «يوم حب»، ولم يكن عنفياً، بل يعبّر عن إيمان المحتجين فمن المرجح تأجيلها حتى نهاية ولاية ترامب، فضلاً عن قضية دفع رشى لممثلة إباحية، والتي أدين فيها ترامب.

أما بالنسبة للعفو، فكان ترامب في مارس/آذار الماضي قد كتب على منصته تروث سوشال، أنه «يميل للعفو عن الكثير» من المدانين باقتحام الكابيتول، وهو يوم يصفه خصومه بـ«اليوم الأسود» في التاريخ الأميركي، لكن ترامب يراه «يوم حب»، ولم يكن عنفياً، بل يعبّر عن إيمان المحتجين فمن المرجح تأجيلها حتى نهاية ولاية ترامب، فضلاً عن قضية دفع رشى لممثلة إباحية، والتي أدين فيها ترامب.

أما بالنسبة للعفو، فكان ترامب في مارس/آذار الماضي قد كتب على منصته تروث سوشال، أنه «يميل للعفو عن الكثير» من المدانين باقتحام الكابيتول، وهو يوم يصفه خصومه بـ«اليوم الأسود» في التاريخ الأميركي، لكن ترامب يراه «يوم حب»، ولم يكن عنفياً، بل يعبّر عن إيمان المحتجين فمن المرجح تأجيلها حتى نهاية ولاية ترامب، فضلاً عن قضية دفع رشى لممثلة إباحية، والتي أدين فيها ترامب.

عودة للولاية الأولى

اكدت رئيسة حملة دونالد ترامب الانتخابية، سوزي وايلز (الصورة)، التي عيّنت كبيرة موظفي البيت الابيض، ان ترامب «سيتحرك سريعا لاعادة العمل باوامر تنفيذية كان قد اتخذها في ولايته الاولى»، بحسب صحيفة نيويورك تايمز، الاحد. واكدت وايلز ذلك لمانحين كبار للحزب، دون تحديد ماهية القرارات، لكن ابرزها انسحاب ترامب من منظمة الصحة العالمية، واتفاق باريس للمناخ، وحظره دخول مواطني 7 بلاد، معظمها مسلمة، الى الولايات المتحدة.

ترامب في فلوريدا، 6 نوفمبر (شيب سوموديفيلا/Getty)

تعهد ترامب بـ«إغلاق الحدود» وزيادة استخراج النفط

يعتمد أي رئيس في اليوم الأول لحكمه على الأوامر التنفيذية

لم يتمكن من سنّ قانون لحماية الموظفين الفيدراليين. وكان ترامب قد هاجم أيضاً من وصفهم بـ«البيروقراطيين الفاسدين الذين استخدموا النظام القضائي سلاحاً» لتصفية الخصوم، وكذلك «اللاعبين الفاسدين في جهاز الاستخبارات وجهاز الأمن الوطني». وخلف ذلك، يريد ترامب أيضاً التصويب على الموظفين الذين «يسرّبون الأنباء للإعلام».

وفي اليوم الأول في الحكم، قد يعمد ترامب إلى فرض ضرائب جديدة على البضائع المستوردة، خصوصاً من الصين، ما سيؤدي برأيه إلى تقليص العجز الفيدرالي، وبخفض أسعار السلع، ويحفظ الوظائف المحلية في قطاع التصنيع. كما يصنّف ذلك في خانة حماية الأمن القومي. ولا يحتاج الرئيس الجمهوري المنتخب إلى موافقة الكونغرس لتمرير ذلك. وكان ترامب هدّد كذلك المكسيك التي «تجتاح بلادنا»، وقال خلال تجمع انتخابي قبيل يوم التصويت في 5 نوفمبر الحالي، إنه سيتحدث في اليوم الأول بعد عودته للبيت الأبيض إلى رئيسة هذا البلد، كلوديا شينبوم، مضيفاً: «سأقول لها من اليوم الأول، إنكم إذا لم توقفوا مذبحة تدفق المجرمين والمخدرات (إلى داخل الأراضي الأميركية عبر الحدود البرية)، فسأفرض على الفور 25% كتعرفة جمركية على كل ما ترسلونه إلينا».

ومن ضمن ما يريد ترامب فعله سريعاً لدى تسلّمه الحكم، التراجع عن إجراء بايدن لحماية الطلاب المتحولين جنسياً في المدارس، مذكّراً خلال حملته بأن هذا الإجراء قد صدر بأمر تنفيذي «وسنغيّره». كما يعتزم ترامب الانقلاب على سياسات بايدن لحماية البيئة وتقليص الاحتباس الحراري، حيث تعهد بـ«الحفر والحفر والحفر»، لزيادة إنتاج الوقود الأحفوري في البلاد. كما كان تعهد بإنهاء الحرب بين روسيا وأوكرانيا «حتى قبل وصوله للحكم»، دون توضيح خطته الكاملة لذلك.

ويستطيع ترامب، بالفعل، رئيساً، العفو عن أي شخص مدان في محكمة فيدرالية، أو في المحكمة العليا التابعة لمقاطعة كولومبيا (واشنطن العاصمة)، أو في محكمة عسكرية. وتتصدر أجندة ترامب، ما يسمّيه تفكيك الدولة العميقة، حيث من المتوقع أن يبدأ منذ اليوم الأول في الحكم، عملية طرد قد تطاول بمجملها آلاف الموظفين الفيدراليين، وهم من يصفهم بـ«الاستنزاف غير الضروري» لميزانية البلاد. وفي الحكومة الأميركية، هناك المئات من المسؤولين المعينين «سياسياً»، وهم يعيّنون مع كل إدارة، ثم يرحلون معها، لكن هناك أيضاً عشرات الآلاف من الموظفين الذين يعملون في ظل مختلف الإدارات، سواء أكانت جمهورية أم ديمقراطية، وهؤلاء يتم الاستناد إلى خبراتهم لبقاء الحكومة تعمل، خصوصاً في المراحل الانتقالية. ويريد ترامب تحويل بعض هذه الوظائف إلى وظائف «سياسية»، لتصبح معها عملية إعفائهم أسهل. وقد يعمد إلى تنفيذ ذلك عبر إعادة إحياء أمر تنفيذي يعود إلى عام 2020، معروف باسم «الجدول أف» والهدف منه حرمان وظائف فيدرالية من مظلة الحماية، وخلق طبقة جديدة من الموظفين السياسيين، وقد يطاول ذلك حوالي 50 ألفاً إلى 2,2 مليون موظف مدني فيدرالي، بحسب تقرير لوكالة أسوشييتد برس، نشر أول من أمس الأحد. وكان الرئيس بايدن ألغى «الجدول أف»، في اليوم الأول من وصوله إلى البيت الأبيض في يناير 2021، لكن الكونغرس

رصد

مؤيدو إسرائيل وأعداء الصين في الإدارة الجديدة

اسماء عدة عيّنها دونالد ترامب في مناصب حسّاسة، وأخرى يتداولها الإعلام، تشي بالتوجه المتشدد لإدارته المقبلة، والتأييد القوي داخلها لإسرائيل، والعداء للصين

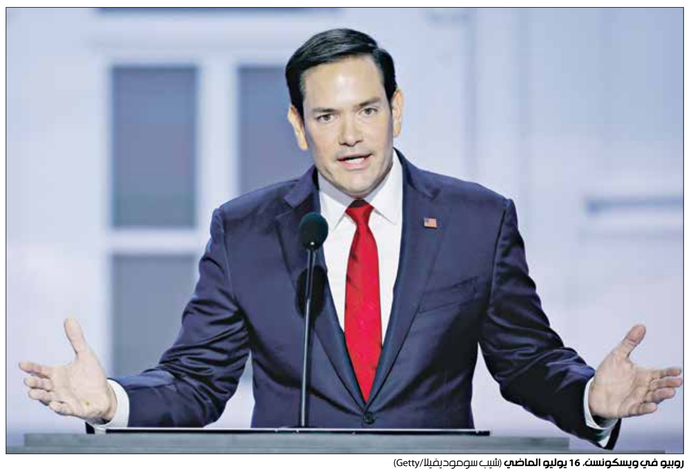

روبيو في ويسكونسن، 16 يوليو الماضي (شيب سوموديفيلا/Getty)

أبدى ترامب عزمه على الالتفاف على إجراءات التثبيت الطويلة

يسرع الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب في اختياراته وتعييناته للمناصب الحسّاسة في إدارته الجمهورية المقبلة، بخلاف بداية ولايته الأولى بين عامي 2016 و2020، التي اتسمت بالبطء والتردد، ثم الإقالات المتنقلة، والتبديلات الدائمة، وتتسم الاختيارات الجديدة، بمعظمها، بأنها تنتمي جميعها إلى تيار الصقور، أي المتشددين، وتتلاءم مع أجندة ترامب وأولويات حكمه التي تحدث عنها خلال حملته الانتخابية، مع نبذه أيضاً الالتفاف على عملية التثبيت الطويلة في مجلس الشيوخ. ونقلت شبكة سي إن أن، أمس الثلاثاء، عن مصدرين، أن ترامب اختار حاكمة ولاية داكوتا الجنوبية، كريستي نوم، لتولي حقيبة الأمن الداخلي. ونوم، التي كان يُنظر إليها في مرحلة ما على أنها مرشحة محتملة لمنصب نائب ترامب، تقضي حالياً فترة ولايتها الثانية لمدة 4 سنوات، حاكمة للولاية. قادَ صيتها على مستوى البلاد، بعد رفضها إصدار أمر ملزم بارتداء الكمّامة على مستوى داكوتا الجنوبية خلال جائحة كورونا، وهي واجهت في إبريل/نيسان الماضي، ردّ فعل عنيفاً عندما كتبت في مذكراتها أنها أطلقت النار على كلب «غير مستجيب للتدريب» في مزرعة عائلتها كانت قد «كرهته». ووزارة الأمن الداخلي مسؤولة عن كل شيء في البلاد تقريباً، بدءاً من حماية الحدود والهجرة، حتى التعامل مع الكوارث وجهاز الخدمة السرّية.

وكان ترامب قد عيّن أول من أمس، توم هومان، «مسؤولاً كبيراً مكلفاً شؤون الحدود» في إدارته، فيما أكد هومان، وهو يعدّ من المتشددين في ملف الهجرة، أنه سيطبق الأولوية لترحيل المهاجرين غير النظاميين الذين يشكلون تهديداً للسلامة العامة والأمن القومي. في غضون ذلك، أكدت مصادر مطلعة لوكالة رويترز، أمس، أنّ من المتوقع أن يعيّن ترامب السيناتور الجمهوري عن ولاية فلوريدا، ماركو روبيو، وزيراً للخارجية. وكان روبيو (53 عاماً) بين المرشحين المطروحين أيضاً لتولي منصب نائب الرئيس، إلا أن ترامب اختار في نهاية المطاف السيناتور عن أوهايو جاي دي فانس. ويتولى روبيو، وهو كوبي الأصل، حالياً، منصب نائب لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، ويعدّ من تيار «الصقور»، ويعرف بمواقفه المتشددة في ما يخص إيران والصين، ودعمه القوي لإسرائيل.

كذلك اختار ترامب النائبة عن ولاية نيويورك، إليز ستيفانيك (40 عاماً)، لتولي منصب المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة، واصفاً إياها بأنها «مناضلة قوية ومثابرة وذكية إلى أبعد الحدود». ستيفانيك انتخبت عضواً في الكونغرس المرة الأولى في عام 2014، وأصبحت لاحقاً من أكبر داعمي ترامب. برز اسمها على الصعيد الوطني لدفاعها الشرس عن ترامب خلال المسعى في الكونغرس لتنحيته في عام 2019، ومن ثم رفضت التصديق على نتائج انتخابات الرئاسة التي فاز بها جو بايدن في عام 2020. وتعد ستيفانيك مدافعة شرسة عن إسرائيل. ففي ديسمبر/كانون الأول 2023، انتشرت لها بشكل واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، لقطات وهي تطرح أسئلة بشكل متوتر جداً على رئيسة جامعة هارفارد، كلودين غاي، بشأن شعارات مؤيدة للفلسطينيين سُمعت في حرم الجامعة، خلال الاحتجاجات الطلابية المؤيدة للفلسطينيين، والمطالبة بوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، واستقالت غاي في وقت لاحق. كذلك اتهمت في منتصف أكتوبر/تشرين الأول الماضي، الأمم المتحدة، بأنها «غارقة في معاداة السامية». وهنّأ السفير الإسرائيلي في المنظمة الأممية، داني دانون، ستيفانيك على تعيينها، وكتب على إكس: «في وقت يعمّ فيه الحقد والأكاذيب قاعات الأمم المتحدة، يبدو وضوحك الأخلاقي الثابت أكثر ضرورة من أي وقت مضى».

وفي الحياة السياسية الأميركية، كثيراً ما يشكل منصب المندوب الأميركي في الأمم المتحدة، منصة لسؤوليات أعلى مستقبلاً، كما حصل مع وزيرة الخارجية في عهد بيل كلينتون، مادلين أولبرايت، ومستشارة الأمن القومي في عهد باراك أوباما سوزان رايس، كما جورج بوش الأب الذي أصبح رئيساً. أما النائب عن فلوريدا والعنصر البارز في حملة ترامب الانتخابية، مايك والتز، فسيعيّن في منصب مستشار الأمن القومي، بحسب صحيفتي واشنطن بوست وول ستريت جورنال. والتز خدم في أفغانستان، ويعرف بمواقفه المتشددة تجاه الصين وروسيا. وفي حال توليه المنصب، سيؤدي دوراً رئيسياً في قضايا السياسة الخارجية، وأبرزها الحرب الروسية الأوكرانية، والتنافس الأميركي الصيني، وأزمات الشرق الأوسط. شغل سابقاً منصباً في البيت الأبيض ضمن فريق نائب الرئيس ديك تشيني، وعمل مستشاراً مع وزراء دفاع سابقين. ومن أبرز مواقفه، دعوته إلى مقاطعة الولايات المتحدة لأولمبياد بكين الشتوي 2022، احتجاجاً على سياسات الصين ضد أقلية الإيغور.

وعيّن ترامب كذلك لي زيلدن (44 عاماً)، النائب السابق عن نيويورك، لإدارة وكالة الرئاسة في ولاية جورجيا، وهي الوحيدة الجنائية وليست على المستوى الفيدرالي، فمن المرجح تأجيلها حتى نهاية ولاية ترامب، فضلاً عن قضية دفع رشى لممثلة إباحية، والتي أدين فيها ترامب.

أما بالنسبة للعفو، فكان ترامب في مارس/آذار الماضي قد كتب على منصته تروث سوشال، أنه «يميل للعفو عن الكثير» من المدانين باقتحام الكابيتول، وهو يوم يصفه خصومه بـ«اليوم الأسود» في التاريخ الأميركي، لكن ترامب يراه «يوم حب»، ولم يكن عنفياً، بل يعبّر عن إيمان المحتجين فمن المرجح تأجيلها حتى نهاية ولاية ترامب، فضلاً عن قضية دفع رشى لممثلة إباحية، والتي أدين فيها ترامب.

أما بالنسبة للعفو، فكان ترامب في مارس/آذار الماضي قد كتب على منصته تروث سوشال، أنه «يميل للعفو عن الكثير» من المدانين باقتحام الكابيتول، وهو يوم يصفه خصومه بـ«اليوم الأسود» في التاريخ الأميركي، لكن ترامب يراه «يوم حب»، ولم يكن عنفياً، بل يعبّر عن إيمان المحتجين فمن المرجح تأجيلها حتى نهاية ولاية ترامب، فضلاً عن قضية دفع رشى لممثلة إباحية، والتي أدين فيها ترامب.

أما بالنسبة للعفو، فكان ترامب في مارس/آذار الماضي قد كتب على منصته تروث سوشال، أنه «يميل للعفو عن الكثير» من المدانين باقتحام الكابيتول، وهو يوم يصفه خصومه بـ«اليوم الأسود» في التاريخ الأميركي، لكن ترامب يراه «يوم حب»، ولم يكن عنفياً، بل يعبّر عن إيمان المحتجين فمن المرجح تأجيلها حتى نهاية ولاية ترامب، فضلاً عن قضية دفع رشى لممثلة إباحية، والتي أدين فيها ترامب.

حماية البيئة. وقال ترامب إن زيلدن «سيضمن إصدار قرارات عادلة وسريعة» تُنفّذ بطريقة «تطلق العنان لقوة الشركات الأميركية». وفي الوقت نفسه تحافظ على المعايير البيئية، بما في ذلك أنظف هواء ومياه في العالم». كذلك يتوقع أن يعيّن ترامب، ستيفن ميلر، أحد كبار مستشاريه منذ حملته الأولى، في منصب مساعد مدير مكتبه. وأبدى ترامب عزمه على الالتفاف على إجراءات التثبيت الطويلة في مجلس الشيوخ رغم سيطرة الجمهوريين، حيث ينوي وفق وكالة فرانس برس، الاستعانة بمبدأ يسمح للرئيس بالقيام بتعيينات مؤقتة عندما لا يكون مجلس الشيوخ منعقداً. وقال أخيراً: «أي سيناتور مهتم بمنصب زعيم الغالبية في مجلس الشيوخ، يجب أن يكون موافقاً على هذا البند».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

تقرير

أوروبا تستبق وصول ترامب بتأكيد دعم أوكرانيا

في موازاة تواصل الهجمات بين أوكرانيا وروسيا، تعهدت أوروبا بمواصلة دعم كييف، وذلك مع تخوف من توجهات دونالد ترامب تجاه الملف

بدت ارتدادات وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض تظهر سريعاً في الساحة الأوروبية، حتى قبل نحو شهرين من تسلمه السلطة في واشنطن، وسط ترقب لتوجهاته حيال الحرب الروسية على أوكرانيا ومخاوف حلفاء كييف في أوروبا من اتجاهه إلى صفقة مع موسكو لإنهاء هذا الملف الذي يرى أن الولايات المتحدة تكلفت عليه أموالاً طائلة. ولعل اختيار ترامب لمستشاره للأمن القومي قد يعطي مؤشرات على توجهاته المقبلة، إذ قرر تعيين الضابط السابق في القوات الخاصة مايكل والتز في هذا المنصب، بما يجعله مستشاراً رئيسياً في الإدارة الأميركية المقبلة. وعندما سئل ليلة الانتخابات الأسبوع الماضي عن خطط ترامب لإنهاء الحرب في أوكرانيا، قال والتز لشبكة «سي أن أن» إن هناك «طريقة لإنهاء هذه الحرب، بمكننا القيام بذلك اقتصادياً، ويمكننا القيام بذلك دبلوماسياً». وحدد بشكل خاص فرض عقوبات على قطاع الطاقة في روسيا. وخلال مقابلة الشهر الماضي، اقترح والتز من أجل تحقيق الانتصار على روسيا «إغراق سوق النفط بالخام الأميركي لخفض الأسعار». وقال خلال حوار في مؤسسة رونالد ريغان الرئاسية «إن ضخّ المزيد من المليارات (إلى أوكرانيا) هو تعريف للجنون في هذه المرحلة».

أمام هذا الواقع، تشدد أوروبا على ضرورة مواصلة دعم كييف، وهو ما حرصت مسؤولة السياسة الخارجية المعينة في الاتحاد الأوروبي، كايا كالاس على تأكيده، معلنة أن على الاتحاد الأوروبي دعم أوكرانيا «ما دام ذلك ضرورياً» في معركتها لصد الغزو الروسي. ولفتت كالاس، في جلسة تأكيد تعيينها أمس الثلاثاء، إلى أن «الوضع في ساحة المعركة صعب. ولهذا السبب يجب أن نستمر في العمل كل يوم. اليوم وغداً وما دام ذلك ضرورياً، وبقدر ما يلزم من المساعدة العسكرية والمالية والإنسانية». كما اعتبرت أن الصين تحتاج إلى أن تشعر «بتكلفة أعلى» لدعمها روسيا الذي يساعد في استمرار الحرب. وقالت «بدون دعم الصين لروسيا لما تمكنت روسيا من مواصلة حربها بالقوة نفسها. تحتاج الصين أيضاً إلى أن تشعر بتكلفة أعلى».

في المقابل، اتهم نائب رئيس مجلس الأمن الروسي ديمتري ميدفيديف زعماء أوروبا بالسعي إلى إذكاء الصراع في أوكرانيا على نحو خطير بعد انتخاب ترامب. وكتب ميدفيديف، على منصة «تليغرام» أمس، أن الساسة الأوروبيين يستهدفون «دفع الصراع مع روسيا إلى مرحلة لا رجعة فيها» بكل السبل المتاحة، لكنه حذرهم من السماح لكييف باستخدام الصواريخ الغربية بعيدة المدى ضد أهداف داخل روسيا.

وفي سياق متصل، تعمل موسكو وبكين على تعزيز تعاونهما بوجه واشنطن. وفي هذا السياق، شدد الأمين العام لمجلس الأمن الروسي سيرغي شويغو، خلال لقائه وزير الخارجية الصيني وانغ يي، في بكين أمس، على أن المهمة الرئيسية لبكين وموسكو هي مواجهة سياسة «الاحتواء المزدوج» التي تنتهجها الولايات المتحدة. وتابع: «تمثل الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي نموذجاً للتعاون بين القوتين في العالم الحديث. ورغم أن العلاقات بين بلدينا ليست تحالفاً عسكرياً سياسياً مماثلاً لتلك التي تشكلت خلال الحرب الباردة، لكن العلاقات بين بلدينا تتجاوز هذا الشكل من أشكال العلاقات بين الدول». من جهته، أكد وزير الخارجية الصيني أن العلاقات بين البلدين صمدت أمام اختبارات التغيرات الدولية وحافظت على دينامكيات التنمية المستقرة.

ميدانياً، أدت ضربة روسية إلى «تضرر» سد في شرق أوكرانيا، ما سبّب ارتفاعاً كبيراً في منسوب مياه أحد الأنهار وشكل «تهديداً» بحدوث فيضان في الأراضي المجاورة، وفق ما أعلن مسؤول محلي. وقال المسؤول فاديم فيلاشكين عبر «تليغرام»: «ألحق الروس أضراراً بسد خزان كوراخوف». ويقع السد المتضرر على مقربة من قرية تساري تيرني. وأضاف فيلاشكين أن «هذا الهجوم قد يهدد سكان المناطق الواقعة على نهر فوفتشا في منطقتي دونيتسك ودنيبروبتروفسك». وأكد أن منسوب المياه في هذا النهر الواقع قرب قرية فيليكا نوفوسيلكا «ارتفع بمقدار 1,2 متر» لكن «لم يتم الإبلاغ عن أي فيضان حتى الآن». ويقع هذا الخزان قرب بلدة كوراخوف بجوار منطقة اقتربت منها القوات الروسية قادمة من الشرق في الأسابيع الأخيرة. وفي يونيو/حزيران 2023، دُمر سد قديم ضخم في منطقة خيرسون جنوبي أوكرانيا جزئياً، ما أدى إلى تدفق المياه نحو مجرى نهر دنيبرو وغمر عشرات القرى الواقعة على ضفافه. وقضى عشرات الأشخاص في الفيضان الذي أعقب تدمير السد.

في غضون ذلك، قالت القوات الجوية الأوكرانية أمس الثلاثاء إنها أسقطت 46 من بين 110 طائرات روسية بدون طيار أطلقت خلال ليل الاثنين ـ الثلاثاء. وأوضحت أن 60 طائرة روسية بدون طيار فُقدت في المجال الجوي الأوكراني وطائرتين أخريين غادرتا باتجاه بيلاروسيا. وأضافت أن القوات الروسية استخدمت أيضاً ثلاثة صواريخ خلال الهجوم الذي وقع أثناء الليل بالإضافة إلى قنابل جوية موجهة. وقال حاكم منطقة خاركيف أوليه سينيغوبوف إن هجوماً وقع في وقت متأخر من مساء الاثنين على مدينة خاركيف أسفر عن إصابة ثلاثة أشخاص وإتلاف نوافذ 20 مبنى سكنياً. وذكرت السلطات الإقليمية أن الحطام المتساقط في منطقة كييف الوسطى الحق أضراراً أيضاً بعشرة مساكن خاصة ومرأب وسيارة. في المقابل، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، في بيان أمس، أن أنظمة الدفاع الجوي الروسية دمرت، ليلة الاثنين ـ الثلاثاء، 13 طائرة مسيّرة أوكرانية فوق الأراضي الروسية. وأضافت أن «أنظمة الدفاع الجوي دمرت 9 مسيّرات فوق أراضي مقاطعة بيلغورود، و2 فوق أراضي مقاطعة بريانسك، و2 فوق أراضي مقاطعة كورسك».

(فرانس برس، رويترز)

ميدفيديف: الأوروبيون يدفعون الصراع إلى مرحلة لا رجعة فيها

جنديان أوكرانيا في دونيتسك، 10 نوفمبر الحالي (هيربرا كارسيدو/الأناضول)

شرق غرب

كوريا الشمالية تصدّق على المعاهدة الدفاعية مع روسيا

ذكرت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية، أمس الثلاثاء، أن بيونغ يانغ صدّقت على معاهدة الدفاع المشترك مع موسكو، مضيفة أنها «ستدخل حيّز التنفيذ اعتباراً من اليوم الذي يتبادل فيه الجانبان وثائق التصديق». يأتي ذلك بعدما صوّت المشرعون الروس بالإجماع، الأسبوع الماضي، على إقرار المعاهدة التي وقّعها الرئيس فلاديمير بوتين لاحقاً. وكان بوتين قد وقّع مع نظيره الكوري الشمالي كيم جونغ أون على معاهدة الشراكة الاستراتيجية في يونيو/حزيران الماضي، في بيونغ يانغ.

(فرانس برس)

بكين تتهم واشنطن بإثارة الاضطرابات

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، لين جيان (الصورة)، في مؤتمر صحافي، اول من أمس الاثنين، إن «الولايات المتحدة مدفوعة بمصالحها الجيوسياسية، تحرّض الفيليبين على إثارة الاضطرابات في منطقة بحر الصين الجنوبي (المتنازع عليه) منذ عدة سنوات». وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد أصدرت، الأسبوع الماضي، بياناً يؤيد «قانون المناطق البحرية» الفيليبيني.

(قنا)

قواعد صارمة في مطار كراتشي

أوردت قناة جيو الإخبارية الباكستانية، أمس الثلاثاء، أن هيئة المطارات في باكستان تستعد لتطبيق متطلبات أكثر صرامة للدخول، لتعزيز الأمن في مطار جناح الدولي، في مدينة كراتشي الكبرى. وكان انفجار ضخم وقع الشهر الماضي، على طريق قرب المطار، قد أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص، بينهم مواطنان صينيان، وإصابة 16 آخرين على الأقل، فيما اعتُقل ثلاثة «إرهابيين»، بينهم امرأة، متورطين في الانفجار، بحسب السلطات.

(أسوشييتد برس)

موزامبيق: دعوة إلى التظاهر احتجاجاً على نتائج الانتخابات

دعا مرشح حزب رينامو المعارض في موزامبيق، فينانسيو موندلاين (الصورة)، أول من أمس الاثنين، مناصريه إلى تنظيم تظاهرات، الأسبوع الحالي، في جميع أنحاء البلاد وعلى طول الحدود وفي الموانئ، احتجاجاً على نتائج الانتخابات التي أفضت، الشهر الماضي، إلى فوز حزب فريليمو. ومن المتوقع أن يسلم الرئيس فيليبي نيوسي السلطة في يناير/كانون الثاني المقبل إلى دانيال تشابو، مرشح حزب فريليمو.

(فرانس برس)

اغلب الالمان يؤيدون زيادة الإنفاق على الامن الاوروبي

كشف استطلاع للرأي أجرته مؤسسة كوربر ونشرت نتائجه، أمس الثلاثاء، أن 73% من الألمان يعتقدون أنه يتعين على بلدهم زيادة الإنفاق على الأمن الأوروبي، في أعقاب الانتخابات الرئاسية الأميركية وانهيار الائتلاف الحاكم في ألمانيا. وأظهر الاستطلاع أنّ 58% من الألمان لا يريدون أن تتولى ألمانيا دوراً قيادياً، في حال انسحاب الولايات المتحدة من هذا الدور على المستوى الدولي.

(أسوشييتد برس)

مع إطلاق الأمم المتحدة استراتيجية التعافي المبكر في سورية، تعود المخاوف من استغلال النظام السوري هذه العملية لتجاوز العقوبات الدولية وتنفيذ مشاريع إعادة إعمار في المناطق التي يسيطر عليها، لتبرز مطالبات بآليات رقابة قوية تضمن أن هذه المشاريع لا تُستغل من النظام لتحقيق أهدافه الخاصة

فرصة دمشق لتجاوز العقوبات الدولية

استراتيجية التعافي المبكر في سورية

الدوحة ـ **عماد كركص**

في حرستا على مشارف دمشق، يوليو 2018 (لؤي بشارة/فرانس برس)

في الوقت الذي أعلنت فيه الأمم المتحدة عن إطلاق استراتيجية التعافي المبكر في سورية، تعود المخاوف من استغلال النظام السوري هذه العملية وسيلةً لتجاوز العقوبات الدولية وتنفيذ مشاريع إعادة إعمار في المناطق التي يسيطر عليها، وتلك عملية يصر المجتمع الدولي على عدم البدء بها قبل إقرار الحل النهائي في سورية، فيما أبدى النظام في السنوات الأخيرة رغبته بالحصول على أموال التعافي المبكر، بل مارس ما يشبه الابتزاز بوجه الأمم المتحدة حيال ذلك. وبدا واضحاً تلافي وسائل إعلام النظام السوري الحديث عن مقر الأمانة العامة لصندوق التعافي المبكر، خصوصاً أن مكان الصندوق كان محط لغط، وربما خلاف في الفترة الماضية، مع ولادة فكرة استراتيجية التعافي المبكر في سورية ربيع العام الحالي. ومنتصف الأسبوع الماضي، أعلن منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في سورية، آدم عبد المولى، عن إطلاق استراتيجية التعافي المبكر في سورية لمدة خمسة أعوام، وذلك خلال مؤتمر صحافي في العاصمة السورية دمشق، على أن تشمل الاستراتيجية كافة الجغرافية السورية. وبحسب البيان الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في دمشق، فإن استراتيجية التعافي المبكر للبلاد 2024-2028، تهدف إلى دعم بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل ومعالجة الأزمة الإنسانية المستمرة. وأشار إلى أن هناك أكثر من 16,7 مليون شخص في سورية يحتاجون لشكل من أشكال المساعدة المنقذة للحياة والمستدامة، من بينهم سبعة ملايين نازح داخلياً، وأنه في «حين تظل الجهود الإنسانية الجارية حاسمة، إلا أنها غير كافية لتعزيز القدرة على الصمود أو تمكين التعافي المستدام والشامل».

وأوضح البيان أن «استراتيجية التعافي المبكر تستفيد من تدخّلات التعافي المبكر التي بدأت في إطار خطة الاستجابة الإنسانية والبرامج الأخرى، مع التركيز على تعزيز القدرات المحلية، ومن خلال معالجة الاحتياجات الإنسانية الفورية والحد من الاعتماد على المساعدات المستمرة بمرور الوقت، تدعم الاستراتيجية التدخلات المستدامة والمستجيبة للنوع الاجتماعي والحساسة للسياق». وحددت الاستراتيجية أربعة مجالات رئيسية للتدخّل، وهي: إعطاء الأولوية للصحة والتغذية، وضمان جودة التعليم، وتحسين المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ودعم سبل العيش المستدامة. وخلال المؤتمر الصحافي، قال عبد المولى إن «هذه الاستراتيجية هي نتيجة لعدة أشهر من العمل من قبل منظومة الأمم المتحدة، وسوف تعمل بما هي أداة لا تقدر بثمن لضمان التقدم الهادف والمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة السورية لضمان نهج مستدام للصمود».

ومنذ ولادة فكرة استراتيجية التعافي المبكر في سورية بميزانية ضخمة، ضغط النظام لأن تكون الأمانة العامة لصندوق التعافي المبكر في دمشق، وهذا الأمر كان قد رفضه المنسق الأممي في السابق، وعلى ذلك تم تلافي ذكر مقر الأمانة العامة للصندوق. لكن مصدراً من مكتب الأمم المتحدة في دمشق، قال لـ«العربي الجديد» إن عبد المولى أكد أن الأمانة العامة للصندوق ستكون في نيويورك الأميركية، مقر الأمم المتحدة، وهناك إجراءات إدارية تتعلق بتسجيل الصندوق قبل التعاقد مع المانحين.

وبحسب ما نقلت صحيفة الوطن الموالية للنظام عن عبد المولى في المؤتمر، فإن لجنة توجيهية يرأسها المنسق العام للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية ومنسق الشؤون الإنسانية الإقليمي تتولى تحديد الاتجاه الاستراتيجي لصندوق التعافي المبكر وتقديم الرقابة الفنية وممارسة المساءلة الشاملة عن الصندوق، ويكتمل هيكل الإدارة بلجنة فنية تتألف من كبار الخبراء الفنيين من الجهات المشاركة في عموم سورية تتلقى دعمها من أمانة الصندوق التي تدير العمليات اليومية.

> **سامر ضيعي: النظام سيستغل مشاريع التعافي المبكر لإعادة الإعمار**

ولمخاوف المعارضة من هذا المشروع ما يبررها في مسألة البدء بمشاريع التعافي المبكر، مع مساومة النظام على أوراق عدة مقابل إقرار مشاريع التعافي المبكر من قبل الأمم المتحدة في البلاد، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها. فصيف العام الماضي، ساوم الرئيس السوري بشار الأسد، الأمم المتحدة خلال زيارة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث إلى دمشق، على ورقة اللاجئين وإعادتهم مقابل مشاريع وأموال التعافي المبكر، حين تركز اللقاء بين الأسد والمسؤول الأممي على «حشد الجهود لدعم مشاريع التعافي المبكر المرتبطة بعودة اللاجئين السوريين ومتطلباتها، وإبقاء ملف اللاجئين في إطاره الإنساني والأخلاقي»، بحسب ما نقلت رئاسة الجمهورية عن اللقاء. حينها كذلك، ربط الأسد عودة اللاجئين «بتوفير متطلبات إعمار البنى المتضررة في القرى والمدن التي سيعودون إليها، وتأهيل المرافق الخدمية بمختلف أشكالها، إضافة إلى ضرورة تنفيذ مشاريع التعافي المبكر الضرورية لعودتهم».

وربيع العام الحالي، وعندما كانت فكرة إنشاء صندوق التعافي المبكر في سورية قد أصبحت بحكم الأمر الواقع، أفصح المنسق عبد المولى، بأن صندوق التعافي المبكر سيوفر لبعض «المانحين غير التقليديين»، كدول الخليج التي عادة تفضّل أن تقدّم المساعدات مباشرة إلى الحكومة ولا تستطيع أن تعمل ذلك حالياً بسبب نظام العقوبات، سيوفر لها الصندوق آلية آمنة وشرعية تحت مظلة دولية، بأن تقدّم مساعدات للشعب السوري. وعبّر حينها عبد المولى عن أمله بأن «تقدّم دول الخليج أقصى ما تستطيع. وتوجهت «العربي الجديد» لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في دمشق، للحصول على إجابات رسمية بشأن مقر الصندوق وميزانيته، وآلية الاستراتيجية، لكنها لم تحصل على ردود.

من جهته، قال الحقوقي سامر ضيعي، المدير التنفيذي لـ«رابطة المحامين السوريين الأحرار»، إن «النظام السوري سيسعى لاستغلال مشاريع التعافي المبكر بما هي طريقة غير مباشرة لإعادة الإعمار في المناطق التي يسيطر عليها»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد» أن «الأمم المتحدة نفسها تعرّف التعافي المبكر على أنه نهج يركز على تلبية احتياجات إعادة البناء خلال مرحلة الاستجابة الإنسانية، لكن بأدوات تتماشى مع مبادئ التنمية، ومع أن هذه الفكرة تبدو نبيلة، إلا أن تطبيقها في السياق السوري يثير أكثر من علامة استفهام». وشدد ضيعي على أنه «في سورية المخاوف ليست مجرد شكوك، بل هي شبه أكيدة، فالنظام لديه تاريخ طويل في توجيه الموارد للمناطق الموالية له، تاركاً المناطق الأخرى خارج الحسابات. بالتالي نحن لا نتحدث عن توزيع عادل للموارد، بل عن توظيفها لتعزيز نفوذه والسيطرة على المناطق التي تصب في مصلحته. ومن هنا يبرز احتمال أن تُستخدم مشاريع التعافي المبكر وسيلةً لتجاوز العقوبات الدولية».

من الناحية القانونية، رأى ضيعي أن «الوضع يتطلب آليات رقابة قوية تضمن أن هذه المشاريع لا تُستغل لتعزيز شبكات الفساد أو تمكين النظام من استغلال المساعدات لأغراضه الخاصة، لا سيما أن المنسق الأممي للشؤون الإنسانية في سورية، طالب بإنشاء صندوق خاص لتمويل مشاريع التعافي المبكر، لجذب تمويل من دول الخليج، وهذه تبدو خطوة إنسانية، لكنها لا تخلو من مكر سياسي مدروس». ونوه إلى أن «العقوبات وُضعت بالأساس للضغط على النظام السوري ووقف انتهاكاته، لكنها تمنع أيضاً وصول التمويل بشكل مباشر للنظام، وهنا يأتي الصندوق بمثابة حل ذكي للتحايل على العقوبات، ما يمنح النظام فرصة لتعزيز نفوذه تحت غطاء المشاريع الإنسانية، وهذا التمويل، بدون آليات رقابة صارمة، يتحول إلى فرصة ذهبية للنظام لاستغلاله، في حين يُفترض أن يكون مخصصاً لتحسين حياة المدنيين».

أستانة 22... تثبيت التهدئة بلا تقدم سياسي

انتهت الجولة 22 من مسار أستانة بالاتفاق على تثبيت التهدئة في إدلب ومحيطها، فيما فشلت في تحقيق أي تقدّم في المسارات الأخرى ولا سيما ملف المعتقلين لدى النظام

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

حافظت الدول الضامنة لمسار أستانة حول سورية (تركيا، روسيا، إيران) على التهدئة في شمال غربي سورية في ختام الجولة 22 من هذا المسار التي عقدت يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين في العاصمة الكازاخية. وبحسب وكالات أنباء روسية، قال الثلاثي في بيان صدر بعد انتهاء الجولة إنه تم الاتفاق «على مواصلة الجهود لضمان تحسن مستقر في الوضع في منطقة خفض التصعيد في إدلب ومحيطها، بما في ذلك الجانب الإنساني». وأكد الثلاثي ضرورة «الحفاظ على الهدوء على الأرض من خلال التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات القائمة بشأن إدلب، ومنع الأنشطة التخريبية التي تقوم بها أطراف ثالثة، والتي من شأنها أن تزيد من زعزعة استقرار الوضع». ودان الضربات الإسرائيلية على مناطق سيطرة النظام والتي زادت في الآونة الأخيرة ويستهدف كما يُعتقد أهدافا تابعة للإيرانيين وحزب الله، واعتبرها «انتهاكاً للقانون الدولي والإنساني»، وأنها «تزعزع استقرار المنطقة وتزيد من حدة التوترات»، وفق البيان. وطالب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجميع المنظمات الإنسانية بـ«وضع تدابير استجابة استثنائية للذين أجبروا على الانتقال من لبنان إلى سورية في أعقاب التوترات». كما دعا الثلاثي الضامن لتفاهمات هذا المسار إلى «خلق الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والنازحين، وضرورة دعم المجتمع الدولي لهذه الجهود بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، واستمرار مشاريع التعافي المبكر وإعادة تأهيل البنية التحتية».

غير بيدرسون خلال اجتماع أستانة، الاثنين الماضي (الأناضول)

ولم يستطع الثلاثي تحقيق أي تقدّم في ملف المعتقلين لدى النظام واكتفى بالإشادة بـ«آلية العمل الخاصة بالإفراج عن المعتقلين والمفقودين بما هي وسيلة لتعزيز الثقة بين الأطراف السورية»، داعياً إلى تكثيف الجهود لتوسيع نطاق هذا العمل ليشمل تسليم الجثامين وتحديد هوية المفقودين. ورفض النظام على مدى 22 جولة مقاربة ملف المعتقلين في سجونه منذ عام 2011 رغم أن هذا الملف من أهم الملفات التي كان من المفترض معالجتها في مسار أستانة التفاوضي. وكرر الثلاثي التزامه بـ«سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها»، ودعا إلى رفع «العقوبات الأحادية»، وزيادة المساعدات الإنسانية وإزالة العوائق أمام وصولها وضمان توزيعها بشكل متساوٍ وغير مشروط. وجدد رفضه لمحاولات خلق كيانات غير شرعية أو انفصالية في شمال شرقي سورية، في إشارة واضحة إلى «الإدارة الذاتية» الذراع الإدارية والمدنية لـ«قوات سوريا الديمقراطية» التي تسيطر على المنطقة. واتفقت الأطراف المشاركة في هذه الجولة على عقد الجولة المقبلة في العاصمة الكازاخية خلال النصف الأول من عام 2025 المقبل، وفق وكالة الأنباء الروسية «تاس».